World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 26 – 30 يونيو/حزيران 2023

التوزيع: عام
التاريخ: 26 مايو/أيار 2023
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 5 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2023/5-C
قضايا السياسات
للموافقة

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تحديث سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

مشروع القرار*

يوافق المجلس على تحديث سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الوارد في الوثيقة WFP/EB.A/2023/5-C.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة V. Guarnieri
مساعدة المديرة التنفيذية
لإدارة وضع البرامج والسياسات
بريد إلكتروني: valerie.guarnieri@wfp.org

السيد D. Kaatrud
مدير
شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية
بريد إلكتروني: david.kaatrud@wfp.org

السيد J.-P. Demargerie
نائب مدير
شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية
بريد إلكتروني: jean-pierre.demargerie@wfp.org

الخلفية والسياق

1- يعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أداة حيوية لتمكين بلدان الجنوب من بناء مستقبل أكثر استقرارا وازدهارا. وكشف عدد كبير من الأدلة والتحليلات - بما فيها تقييم عام 2021 لأول سياسة **للبرنامج** بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي - أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمكن أن يحفز وضع حلول تقودها البلدان للقضاء على الجوع من خلال تعزيز الشراكات والمعرفة. والآن، في الوقت الذي تعاني فيه بلدان الجنوب من إحدى أعقد أزمات الجوع وسوء التغذية التي شهدها العالم على الإطلاق، أصبح الاستثمار المتجدد والدعم الجماعي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أكثر أهمية من أي وقت مضى.

2- ومنذ الموافقة على سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لأول مرة في عام 2015، أصبح **البرنامج** شريكا راسخا وموثوقا فيه في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في بلدان الجنوب، وذلك بفضل مجموعة من الاستثمارات التي أجريت عبر المنظمة. ويوجد اليوم مستوى عال من القدرات المؤسسية والتشغيلية ولدى الموظفين لتيسير التعلم والتوسط لإيجاد حلول للقضاء على الجوع في البلدان النامية. وهناك وحدة مكرسة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المقر تدعم المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية؛ وتُصدر فرقة العمل العالمية المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، التابعة **للبرنامج**، توجيهات استراتيجية وتشغيلية؛[1] وقدمت خدمات من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لدعم المكاتب القطرية؛ وتم إنشاء مركزين للتميز في الصين وكوت ديفوار، بناء على نجاح أول مركز تميز **للبرنامج** في البرازيل.

السمات الرئيسية لهذا التحديث

3- يعتمد تحديث السياسة هذا على المساهمات الحالية المقدمة من **البرنامج** في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ويعكس المستوى الحالي لانعدام الأمن الغذائي في العالم والتغيرات الناجمة عن ذلك في الطلب على مشاركة **البرنامج** في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويُحدِّد التحديث هدفا محسنا **للبرنامج** في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتمكين المؤسسات والأفراد في بلدان الجنوب من تبادل حلول القضاء على الجوع وتكييفها وتنفيذها من أجل تعزيز نظمها الوطنية والمحلية في مجال الأمن الغذائي والتغذية. ومن الآن فصاعدا، ينبغي أن تتدرج الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف الشامل ضمن ثلاثة مجالات تركيز استراتيجية هي:

- تعزيز المساهمات الحالية المقدمة من **البرنامج** في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛
- الاستجابة لمجالات الطلب الناشئة على دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛
- ضمان الجودة والنتائج.

4- وسيقتضي نجاح التنفيذ من **البرنامج** أن يعتمد بشدة على مزاياه النسبية كوسيط في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل "إنقاذ الأرواح" و"تغيير الحياة". وتشمل هذه المزايا حضوره الميداني البعيد المدى، وشبكة الشركاء المتنوعة والواسعة، والأثر الدينامي لعملياته في العالم، وترتيباته المؤسسية المبتكرة (بما فيها مراكز التميز). ويجب أيضا أن تسترشد الجهود بأفضل ممارسات قياس النتائج، وتوليد الأدلة والتعلم، والنهوض بقدرات الموظفين، وتعزيز الشراكات على نطاق الأمم المتحدة، ومواءمة مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع المعايير والمبادئ الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، و"عدم ترك أحد خلف الركب".

[1] عملت فرقة العمل العالمية المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة **للبرنامج** بوصفها فريقا توجيهيا لتحديث السياسة هذا.

المواءمة مع الإطار الاستراتيجي للبرنامج ونَهج منظومة الأمم المتحدة الأوسع في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

5- يساهم تحديث السياسة هذا في تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2025 ويتماشى مع نهج منظومة الأمم المتحدة الأوسع في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وستسهم حصائل السياسة المحدثة اسهاما مباشرا في تحقيق الحصيلة الاستراتيجية 4 للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 من خلال تمكين أصحاب المصلحة الوطنيين من تعزيز قدراتهم وبرامجهم ونظمهم في مجال الأمن الغذائي والتغذية. وينبغي أيضا تعميم مسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على المجالات المواضيعية الرئيسية في إطار الحصائل الاستراتيجية 1 و2 و3 من خلال تعزيز القدرات على المستوى التقني وعلى مستوى القاعدة الشعبية. فعلى سبيل المثال، تدعو خطط التنفيذ في مجالات مثل التغذية والتغذية المدرسية والحماية الاجتماعية إلى الاستخدام المنهجي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وستنفَّذ هذه السياسة بما يتماشى مع مجموعة من سياسات **البرنامج** الأخرى.[2]

6- وستصب سياسة **البرنامج** بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في نهج الأمم المتحدة إزاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وهي تتواءم مع وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب واستراتيجية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتتسق أيضا مع مجموعة من الاتفاقات المتعددة الأطراف.[3]

المفاهيم والمبادئ الأساسية

المفاهيم الأساسية

7- ظلت التعاريف المتعددة الأطراف المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دون تغيير إلى حد كبير منذ صياغة سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لعام 2015. ويمكن الاطلاع على أحدث التعاريف في آخر تحديث (2016) لإطار الأمين العام للمبادئ التوجيهية التشغيلية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام 2019.[4]

8- ويعمل **البرنامج** كشريك ثلاثي داعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال التوسط وتسهيل تبادل الحلول المملوكة للبلدان من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 بشأن القضاء على الجوع (وفي بعض الحالات، هدف التنمية المستدامة 17). والحل هو نهج أو منهجية يقوم بإعدادها وتكييفها أحدُ أصحاب المصلحة الوطنيين مثل وزارة أو مؤسسة بحثية أو منظمة من منظمات المجتمع المدني المحلية، وليس **البرنامج** أو شركاء دوليون آخرون. وتشمل الحلول السياسات والبرامج والأدوات والإجراءات التي تساهم في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية.

9- ويُساهم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز القدرات القطرية، بما يتماشى مع تحديث سياسة تعزيز القدرات القطرية لعام 2022. ويعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أيضا الشراكات الاستراتيجية والدعوة إلى وضع السياسات اللازمة، في البلدان النامية، ويسهّل تعبئة الموارد من بلدان الجنوب والشركاء في التعاون الثلاثي.

---

[2] من بينها سياسات **البرنامج** في مجالات المساواة بين الجنسين، وتعزيز القدرات القطرية، والخطط الاستراتيجية القطرية، والموارد البشرية، والتقييم.

[3] من بينها الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن التنمية المستدامة (خطة عام 2030)، وتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية)، ودعم الدول الجزرية الصغيرة النامية (إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا))، والحد من مخاطر الكوارث (إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030) وتغير المناخ (اتفاق باريس).

[4] التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو "عملية يسعى من خلالها بلدان ناميان أو أكثر إلى تحقيق أهدافها الفردية و/أو المشتركة في مجال تنمية القدرات الوطنية، عن طريق تبادل المعارف والمهارات والموارد والدراية التقنية، ومن خلال اتخاذ إجراءات جماعية إقليمية وأقاليمية، بما في ذلك إبرام شراكات تشمل الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، لما فيه منفعتها الفردية و/أو المتبادلة داخل المناطق وفيما بينها." وينطوي التعاون الثلاثي على شراكات بلدان جنوبية بين بلدين أو أكثر من البلدان النامية يدعمها بلد متقدم النمو (بلدان متقدمة النمو) أو منظمة (منظمات) متعددة الأطراف لتنفيذ برامج ومشروعات التعاون الإنمائي.

10- ويســـاهم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي يدعمه **البرنامج** في تغيير القدرات على مســـتوى الأفراد والمنظمات والبيئات المواتية من خلال نهج يشـــمل المجتمع بأكمله. وهو يُعزز الوصـــولَ إلى الأدوات والمهارات والمعارف والابتكارات المملوكة للبلدان واســـتخدامَها، إذ يمكن أن تُعزز البرامج والنُظم الوطنية والمحلية المطلوبة لتحقيق هدفي التنمية المســـتدامة 2 و17. ومن خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، يؤدي **البرنامج** دور الميســـر، حيث يقوم بالتوسـط في عمليات التبادل بين بلدان الجنوب؛ وهذا يتناقض مع تعزيز القدرات القطرية حيث يقدم **البرنامج** خبرته الخاصـة مباشرة.

11- ووُضـــعت نُهج اســـتراتيجية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المجالات المواضـــيعية مثل التغذية والتغذية المدرســـية والحماية الاجتماعية. كما يتيح التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في ظلّ الدور "التمكيني" الذي يؤديه **البرنامج**، توليد فوائد كبيرة بتكلفة إضـافية هامشية، مما يوفر عائدا مناسبا على الاستثمارات، لا سيما من حيث النتائج الإنمائية، والشراكات، وتعبئة الموارد، والحلول الشاملة.

12- ويشـمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مقدمي الخدمات والمتلقين والجهات الشـريكة الثلاثية. ومقدمو الحلول هم أصـــحاب المصـــلحة الوطنيون والمحليون من البلدان النامية التي تمتلك حلولا وتعرض دعمها التقني و/أو المالي للنظراء على البلدان الأخرى. والمتلقون هم الجهات الشـــريكة التي تســـتفيد من خبرة وحلول مقدم الحلّ. ويمكن للبلدان أن تؤدي دورا مزدوجا، بحيث تقدم الحلول وتتلقى الدعم على حد ســـواء. والجهات الشـــريكة الثلاثية هي جهات شـــريكة إنمائية تقليدية، ولا سيما أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) أو المنظمات المتعددة الأطراف، بما فيها **البرنامج** نفســـه - التي تيســـر عمليات التبادل بين بلدان الجنوب من خلال توفير دعم تكميلي وموارد تكميلية، من قبيل الوسائل المالية والمساعدة التقنية.

مراكز التميز بوصفها آلية رئيسية لدعم البرنامج في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

تُعدّ مراكز التميز التي يدعمها **البرنامج** آليات مهمة لدعمه في تحقيق هدف التنمية المســـتدامة 2 من خلال تشـــجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. فعلى سبيل المثال، يعمل المركزان في الصين وكوت ديفوار على تعزيز التعاون بين الصين والبلدان الأفريقية فيما يخص سـلاسـل القيمة المتعلقة بالأرز، وذلك بدعم من الجهات الشـريكة الثلاثية، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومؤســـســـة بيل وميليندا غيتس. وعرض مركز التميز البرازيلي تجاربه الناجحة في مجال التغذية المدرســـية والتغذية والأمن الغذائي على 70 بلدا، مما أدى إلى اعتماد قوانين وتنفيذ برامج وطنية للتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية. فعلى سبيل المثال، ســـاهم مركز التميز البرازيلي في قيام مفوضـــية الاتحاد الأفريقي باعتماد وتعزيز اســـتراتيجية للتغذية المدرســـية بالمنتجات المحلية. وتُمكّن مراكز التميز، التي تمولها الحكومات المضيفة لها، الحكومات من توفير حلول قابلة للتطوير، تكون مكمّلة للترتيبات المؤسسية الأخرى التي تتخذها مثلا وكالات التعاون والوزارات الوطنية.

المبادئ

13- سيشارك **البرنامج** في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي يفي بالمبادئ التالية:

- *عدم ترك أحد خلف الركب:* ستفيد مشـاركة **البرنامج في** التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأشـخاص الأكثر عرضـــة لخطر التخلف عن الركب (مثل النســـاء والبنات والأشـــخاص ذوي الإعاقة والســـكان الأصـــليين والمتحدثين بلغات الأقليات وذوي الاحتياجات المتعددة والمتقاطعة) ومجتمعاتهم.
- *المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة:* يجب أن يراعى في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي يتوسط فيه **البرنامج** وييسره تساوي النساء والرجال والبنات والصبيان في ممارسة الحقوق، والانتفاع بالفرص، والموارد والمكافآت.
- *الملكية القطرية*: يتوســـط **البرنامج** في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وييســـره على المســـتويات الوطنية ودون الوطنية والمجتمعية، ويستجيب في ذلك للمطالب القطرية والملكية الوطنية ويضـمن تحلّي المجتمعات والناس بسلطة صنع القرار، وتمكّنهم، بفضل آليات مناسبة يسهل الوصول إليها، من التعبير عن أولوياتهم فيما يتعلق بالحلول المحلية.

- *القيمة المضافة*: يُشارك **البرنامج** في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عندما يتمكن من إضافة قيمة من خلال شبكاته وخبرته ومعاييره المتعلقة بالجودة، وفعالية التكاليف والقدرات التشغيلية، مما يضمن عائدا كبيرا على الاستثمار في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
- *الابتكار*: يدعم **البرنامج** البلدان في عرض الممارسات المبتكرة وكذلك جمع وتعبئة الحلول التي تملكها البلدان والتي تكون مبتكرة وقابلة للتكرار وذات صلة بظروف البلدان الأخرى.
- *تعزيز النُظم والقدرات القطرية*: يُيسر **البرنامج** التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وينصب تركيزه في ذلك على استخدام النُظم والمؤسسات الوطنية وتعزيزها.

نظرية التغيير

14- استنادا إلى نظرية التغيير الأشمل في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المستخدمة في تقييم سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لعام 2021 التي أقرتها فرقة العمل العالمية المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عام 2021، يعتمد تحديث السياسة هذا على نظرية التغيير التالية.

الرؤية من أجل تحقيق أثر

15- يلتزم **البرنامج** بدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المدفوع بقوى الطلب والذي يمكّن بلدان الجنوب من تسريع وتيرة التقدم القابل للقياس نحو تحقيق الهدفين 2 و17 من أهداف التنمية المستدامة.

16- وسيستند **البرنامج** في دوره كميسّر ووسيط وموائم للحلول في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى مزاياه النسبية الواضحة مع الامتثال لمعايير ومبادئ الجودة.

الهدف والحصائل

17- سيتيح التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي ييسره **البرنامج** للمؤسسات والأفراد في بلدان الجنوب عرض الحلول الرامية إلى القضاء على الجوع وتكييفها وتطبيقها بشكل مستدام من أجل تعزيز أنظمتهم الوطنية والمحلية مع التركيز على الفئات الضعيفة.

18- وتحقيقا لهذا الهدف، تسعى هذه السياسة إلى تحقيق حصيلتين داعمتين هما:

- *الحصيلة 1:* استفادة الحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين الآخرين من الدعم المتخصص الذي يقدمه **البرنامج** لتحقيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومواءمة الحلول في مجال هدف التنمية المستدامة 2.
- *الحصيلة 2:* الاعتراف بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، اللذين يتمان بقيادة البلدان، وتطويرهما، وتبنيهما على نطاق واسع كأداة متكاملة لتقديم حلول شاملة.

مجالات التركيز الاستراتيجية

19- استنادا إلى الدروس المستفادة منذ اعتماد سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وبالنظر إلى السياق المتطور للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، سيركز **البرنامج** على المجالات الاستراتيجية الثلاثة التالية:

- تعزيز المساهمات المقدمة من **البرنامج** في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

في عام 2021، عمل **البرنامج** مع 62 بلدا ناميا في أكثر من 60 مشروعا حُشد لها 7.5 مليون دولار أمريكي. ومع ذلك، يتبيَّن من تقييم السياسة ومن المشاورات التي أُجريت من أجل تحديثها أن هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار لزيادة الأثر في المجالات التي أعطى فيها **البرنامج** الأولوية تقليديا لما يقدمه من دعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وهي: التغذية المدرسية، والتغذية، وتنفيذ شبكات الأمان، ودعم سوق المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، فضلا عن سلاسل القيمة وإدارة خسائر ما بعد الحصاد. وهذا هو الوقت المناسب لتحقيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في هذه المجالات للانتقال من النُّهج "التجريبية" إلى المشاركة المستدامة الواسعة النطاق ذات التأثير الأكبر والتركيز المستمر على الجودة والنتائج.

تنويع شراكات تمويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي - سلسلة قيمة المنيهوت في الكونغو

عمل **البرنامج** مع الشركاء المحليين والوطنيين والدوليين لتعزيز سلسلة قيمة المنيهوت في الكونغو من أجل المساعدة في الحد من اعتماد البلد على الواردات الغذائية والمساهمة في معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي. واستُكملت جهود تعزيز القدرات بعمليات تبادل بين بلدان الجنوب على مستوى القاعدة الشعبية؛ وقاد الزعماء المحليون بقوة الابتكار، مما أثر تأثيرا دائما على صغار منتجي المنيهوت. ومنذ عام 2019، استفادت هذه المبادرة من التمويل التكميلي الذي وفرته الجهات الشريكة الثلاثية وبلدان الجنوب، بما فيها ألمانيا، وكندا، والاتحاد الأوروبي، والصين، والوكالات الشقيقة **للبرنامج** التي تتخذ من روما مقرا لها، ومؤخرا مرفق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل للتخفيف من حدة الفقر والجوع. ومن هنا، تشكل هذه المبادرة تجربة قيّمة في مجال توسيع نطاق عمل **البرنامج** مع شركاء متنوعين في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

- الاستجابة لمجالات الطلب الناشئة على الدعم ف التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

نظرا لتزايد انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بسبب الصدمات بشكل خاص، ازداد الطلب على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات إدارة سلسلة الإمداد، والتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها (حيث يتمتع **البرنامج** بوضع جيد بوجه خاص لتقديم الدعم نظرا لقيادته وقدراته العالمية)، والحد من مخاطر الكوارث، والإجراءات الاستباقية. وسيستند مستوى وطبيعة انخراط **البرنامج** في مجالات الطلب الناشئة هذه المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى الاحتياجات الخاصة بكل بلد، والميزة النسبية **للبرنامج** في كل حالة، ومدى توافر الحلول والموارد المناسبة، والأثر المحتمل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسيتم دمج الابتكار، بما في ذلك ما يتعلق بالتكنولوجيات، في حافظة مشروعات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لضمان الكفاءة والاستدامة.

الاستجابة للمطالب الناشئة - التعلم بين الأقران من أجل شباب مستعد للكوارث

يتسم وعي الشباب وإشراكهم في إدارة الكوارث بأهمية حاسمة في قدرات الاستعداد للكوارث والاستجابة لها على الصعيد الوطني. وقام **البرنامج** بتيسير التعلم بين الأقران في مجال إدارة الكوارث من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين بنغلاديش وإندونيسيا. وانطلاقا من النجاح الذي حققته وزارة الشؤون الاجتماعية في إندونيسيا في إشراك الشباب في الاستعداد للكوارث، قام **البرنامج** بتيسير تحديد وتوثيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات لتكرارها في بلدان الجوار. وأرست الشبكة التي أقيمت بين بنغلاديش وإندونيسيا أسسا للحوار والتبادل في المستقبل في مجال إدارة مخاطر الكوارث، بالتعاون مع الشباب في المقام الأول.

- ضمان الجودة والنتائج

سيقوم **البرنامج** بزيادة تركيزه على الجودة والنتائج من خلال أدوات مخصصة ذات صلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع ضمان تنفيذ مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نطاق كاف لتحقيق أثر مهمّ، بما في ذلك من خلال نهج مخصصة لقابلية التوسع والمساواة بين الجنسين ومبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. وستعالج تقييمات أخرى العائد على الاستثمار في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل توضيح ملامح العلاقة بين حصائل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والفعالية من حيث التكلفة. وسيتبع **البرنامج** عملية ثابتة لتحديد الحلول التي تقدمها البلدان، والتحقق منها، وعرضها (بما في ذلك من خلال مراكز التميز والآليات المؤسسية الأخرى) لضمان إتاحة المزيد من الحلول القائمة على الأدلة العالية الجودة والقابلة للتطوير والقياس للبلدان المتلقية المهتمة. وسيجري تعزيز الجودة والفعالية من خلال التكامل مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، ومن شأن ذلك تمكين **البرنامج** من المساهمة بمزاياه النسبية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

عوامل التمكين الأساسية

20- ستكون عوامل التمكين السبعة التالية أساسية في زيادة فعالية **البرنامج** كوسيط وكميسّر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتحقيق أهداف وحصائل هذه السياسة:

- *شراكات متنوعة من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي:* بناء على استراتيجية شراكة مخصصة، سيوسع **البرنامج** شراكاته القائمة مع البلدان ذات الاقتصادات الناشئة والمتقدمة النمو بهدف الحصول على مزيد من الدعم والخبرة التقنية والتمويل والوصول إلى الشبكات العالمية والإقليمية. وسيعزّز **البرنامج** تعاونه مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لضمان التكامل بين الوكالات. وسيُستكمل التنسيق الاستراتيجي الجاري على مستوى الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها والأمم المتحدة بمبادرات مشتركة، بما في ذلك، على الصعيد القطري، من خلال أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والتحليلات القطرية المشتركة. وسيسعى **البرنامج** إلى إقامة شراكات ثلاثية مع المؤسسات المالية الدولية، وكذلك شراكات مبتكرة مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، ولا سيما تلك الموجودة في بلدان الجنوب.

التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية - مبادرة مشتركة بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها

ستدعم مبادرة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية و**البرنامج** البلدان في توسيع نطاق البرامج الوطنية للوجبات المدرسية بالمنتجات المحلية من خلال الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتساعد هذه المبادرة، التي قُدمت في المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام 2022، البلدان في تقييم التقدم الذي تحرزه، والكشف عن التحديات، وتعديل الحلول الوطنية التي تكلّلت بالنجاح في أماكن أخرى لتناسب الظروف الوطنية. ومن المتوقع أن تشمل المبادرة العديد من الدول الأعضاء في تحالف الوجبات المدرسية الذي أنشئ في إطار مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021، بما فيها كينيا، والفلبين، ورواندا، والسنغال.

- *توفير تمويل عالي الجودة من أجل زيادة استخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي*: سيقوم **البرنامج** بتصميم وتنفيذ استراتيجية لتعزيز طرائق التمويل الإضافي التي تمكن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من تحقيق التأثير والفعالية على نطاق واسع. وسيتم تنظيم آليات التمويل الأولي الحالية بفضل اتباع نهج قائم على إمكانية التوسع يتيح توفير تمويل طويل الأجل ويمكن التنبؤ به لتطبيق الحلول الناجحة بقيادة البلدان. وسيستند التمويل إلى معايير مثل قابلية التوسع وإمكانية التكرار والقدرة على التكيف، والأثر والإمكانات المحفزة والاستدامة. وستقوم الاستراتيجية بذكر وتحديد الخطوات الرئيسية لتعزيز طائفة أوسع من موارد وأدوات التمويل.
- *القدرة المؤسسية على تحقيق نتائج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي*: سيرفع **البرنامج** مستوى تأهبه المؤسسي والتنظيمي لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال زيادة تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المجالات ذات التأثير الكبير. وستشرف فرقة العمل العالمية المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على تنفيذ هذه السياسة، وتوفير التوجيه الاستراتيجي والتكتيكي لحافظة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بأكملها. وسينشئ **البرنامج** آليات جديدة للعمل مع البلدان مقدمة الحلول ولتوفير الدعم الاستراتيجي لها من خلال المكاتب القطرية، وعند الاقتضاء، المكاتب الإقليمية، لتمكينها من الحصول على حلول عالية الجودة.
- *القوى العاملة اللازمة لتحقيق نتائج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي*: سيستمرّ **البرنامج** في النهوض بالقوى العاملة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بما يتوافق مع جهود التخطيط المؤسسي، بما في ذلك مسار تنمية القدرات الداخلية المحدد في خطة تنفيذ سياسة تعزيز القدرات القطرية المحدثة. وسيتم تعزيز مهارات الموظفين الوطنيين في المكاتب القطرية التي لديها حافظة فعلية أو محتملة كبيرة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما فيها المهارات المتعلقة بتوفير الدعم الفعال لأصحاب المصلحة الوطنيين، فضلا عن القدرة العامة للقوى العاملة الحالية المخصصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي واتساق هذه القوى العاملة.
- *الإرشادات والأدوات والإجراءات*: سيُعزز **البرنامج** مجموعته الكاملة من إرشادات برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، لا سيما فيما يتعلق بتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الخطط الاستراتيجية القطرية، والتركيز على النتائج، والتمويل، والتواصل، والقياس، والمساواة بين الجنسين، ومبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، وإمكانية التوسع، والعائد على الاستثمار. وسيجري تحديث الإرشادات السهلة التطبيق لدعم موظفي المكاتب القطرية. وسيجري تعميم أدوات الدعم الميداني المبتكرة في البلدان والأقاليم والمجالات المواضيعية.
- *التواصل والدعوة*: سيعمّق **البرنامج** أنشطة الدعوة العالمية والإقليمية بوصفه ميسرا ووسيطا من خلال تعزيز وضعه في منظومة الأمم المتحدة ولدى البلدان الأعضاء بما في ذلك مقدمو حلول التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والمتلقون والجهات الشريكة الثلاثية. وسيتيح التواصل مع الشركاء الحكوميين الوصول بشكل استباقي إلى حلول بلدان الجنوب الشاملة المملوكة محليا والمعدلة وفقا للسياق وزيادة الوعي بها.

- *توليد الأدلة وإدارة المعرفة*: سيوسع **البرنامج** نطاق عمله في مجال توليد الأدلة وإدارة المعرفة وتأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على تحقيق النتائج من خلال تعزيز النظم والقدرات الوطنية. وسيتطلب ذلك أداة مكتملة لرصد وتقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع التحلي بقدرة كافية على الحصول على بيانات مصنفة عن الفئات الضعيفة، ومن بينها النساء والبنات، والأشخاص ذوو الإعاقة، والسكان الأصليون، والمتحدثون بلغات الأقليات، وذوو الاحتياجات المتعددة والمتقاطعة. وسيقوم **البرنامج** بوضع جدول أعمال للبحث والتعلم، ونهج مشترك لتحديد الحلول المستمدة من بلدان الجنوب والتحقق منها ومواءمتها، بما في ذلك من خلال منصة "ماتش" (Match) للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي جرى تحديثها مؤخرا. وسيصبح قياسُ الحصائل وعائدُ الاستثمارات حجري الزاوية في العمل التحليلي الذي يقوم به **البرنامج** بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، موفرا من خلاله فهما أعمق للأثر، والفعالية والكفاءة والشمول. وسيكون الإبلاغ الداخلي والخارجي الثابت، بما يشمل التقارير السنوية التي يعدّها الأمين العام للأمم المتحدة، جزءا لا يتجزأ من رصد حافظة **البرنامج** في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتنفيذ هذه السياسة المحدثة.

مسارات التنفيذ

21- سيستند تنفيذ هذه السياسة إلى خطة محددة التكاليف توضح مسارات العمل الرئيسية والأنشطة والنواتج ذات الصلة فضلا عن التمويل المطلوب والأدوار والمسؤوليات ذات الصلة. وسيجري التمويل وفق المنطق الحالي المتمثل في تحقيق عائد كبير على الاستثمار، مما سيكفل الأثر والفعالية والكفاءة بتكلفة منخفضة نسبيا. ومن المتوقع أن تسترشد خطة التنفيذ المحددة التكاليف بخطط العمل السنوية للوحدة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مقر **البرنامج**، فضلا عن التنسيق مع مراكز التميز وتخطيط الأعمال المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المكاتب الإقليمية.

22- وستغطي خطة التنفيذ المحددة التكاليف الفترة 2023–2027 وستنظَّم بالاستناد إلى مسارات العمل المؤقتة الرئيسية التالية بما يتماشى مع عوامل التمكين المذكورة أعلاه:

- الشراكات والتمويل من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛
- دعم البرامج وتعميمها؛
- نتائج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والتعلم، وإدارة المعرفة؛
- التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة؛
- التواصل والدعوة؛
- الحوكمة الداخلية والتنسيق.

23- وسيَتبع تنفيذُ خطة التنفيذ المحددة التكاليف منطقا يعتمد على التدرّج ويفترض أن يزيد من تفعيل أي خطة مؤسسية شاملة من خلال التنفيذ على المستوى الإقليمي، وعند الاقتضاء، على المستوى القطري لضمان أقصى قدر من الملكية والملاءمة لأصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين.

إدارة المخاطر

24- يُدرك **البرنامج** أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمثل جزءا متأصلا من جداول الأعمال الدولية المشروعة لكثير من البلدان النامية. غير أن المخاطر المحتملة التي يمكن أن تنطوي عليها المشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي سيجري التخفيف منها بفعالية وإدارتها من خلال ترسيخ الأعمال المؤسسية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المبادئ الموضحة أعلاه، التي ستنفَّذ طوال كامل دورة المشروعات. وستُستخدم أدوات وتوجيهات، مثل التقييمات القطرية والإقليمية للاحتياجات التي سيتطلبها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإرشادات تحليل المخاطر للمكاتب القطرية، والتحقق من بروتوكولات الحلول، من أجل إرشاد صياغة الخطط الاستراتيجية القطرية. وسيفضي تنويع الشراكات وزيادة فعالية الأدوات واستمرار تخصص الموظفين على النحو المحدد في هذه السياسة

إلى ازدهار حافظة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مما يقلل إلى أدنى حد المخاطر بالنسبة إلى **البرنامج** والشركاء من بلدان الجنوب.

الرصد والتقييم والإبلاغ

25- ستسترشد هذا السياسة بإطار لنتائج السياسة يحدّد الأهداف والمعالم البارزة والمؤشرات وسيقاس على أساسه ما يتحقق من تنفيذ. وستجري مواءمة المؤشرات، قدر المستطاع، مع إطار النتائج المؤسسية **للبرنامج** وإطار النتائج على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وسيتم رصد تنفيذ السياسة سنويا، ومن المتوقع أن تصب النتائج في آليات إبلاغ داخلية وخارجية، بما يشمل التقارير السنوية للأمين العام بشأن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

26- وسيجري تنظيم تقييم مستقل بعد أربع سنوات من الموافقة على تحديث السياسة.